جامعة امحمد بوقرة، بومرداس
كلية الحقوق و العلوم السياسية، بودواو
قسم: العـــلوم السيـاسيـــة
السنة الجامعية: 2022/ 2023

| | | | |
|---|---|---|---|
| السنة | أولى ليسانس | السداسي | الاول استدراك |
| الوحدة | افقية | المقياس | مدخل للعلوم القانونية |
| الرصيد | 2 | المعامل | 2 |
| تاريخ الامتحان | الاثنين 2023/07/03 | التوقيت | 10:30-9:00 |

# الإجابة النموذجية

**س1-** تعريف القانون، انطلاقـا من كون القـانون هو جملة القواعد التـي تحكم سلوك الافراد و تنظم علاقـاتهم في المجتمع (المفهموم التشريعي)، اي ما يجب ان تكون عليه العلاقات الاجتماعية، اذ يحتاج الفرد (المذهب الفردي) و المجتمع (المذهب الاجتماعي) على حد سواء الى القانون و الذي يدخل في جميع تفاصيل الحياة، بداية من المصالح الخاصة و انتهاءا الى المصالح العامة. فانه يكتسي اهميـة كبرى نظرا **لعديد الوظائف** التي يقوم بها، تنظيمية، حمائية، وقائية، ردعية، علاجية و تنموية.

**س2-** تقسم القواعد القانونية من حيث درجة إلزاميتها، الى **آمرة** و اخرى **مكمّلة**؛ أما الآمرة فهي قاعدة قانونية مطلقة لا يجوز بأي حال من الاحوال مخالفتها، اما المكمّلة فتكون نسبية يجوز بالاتفاق مخالفة احكامها. وللتمييز بينها يتم اعتماد معيارين الاول شكلي و الثـــاني موضوعي، حيث ان اساس التفريق بينهما يكمن في موضوع احكام القاعدة (النص)، اذ انه حين يتعلق الامر بالنظام العام نكون امام قاعدة قـــانونية امرة و ان تعلق الامـــر بتنظيم مصالح خاصة تكون القاعدة القانونية مكملة. اضافة الى المعيار الشكلي او اللفظي الذي ينظر في الصياغة التي تنص صراحة عن جواز مخالفة القاعدة القانونية من عدمه.

**س3-** القانون العام و الخاص

يقسم القانون من خلال النظر إلى طبيعة أطراف العلاقة، فإن كانت الدولة في أحد أطراف العلاقة بوصف السيادة والسلطة فالعلاقة هي من علاقات القانون العام وينظمها **القانون العام** وفي حال لم تكن الدولة في أحد أطراف العلاقة فالعلاقة هنا من علاقات القانون الخاص. أو ننظر إلى موضوع العلاقة، فالنتيجة هي نفسها بمعنى هل تتعلق بالمصلحة العامة أو تتعلق بحق السيادة والسلطة. وبالتالي تكون العلاقة من علاقات القانون العام وينظمها القانون العام. و نذكر من ابرز فروعه، القانون الدولي، الدستوري، الاداري و القاون المالي و الجزائي.

وإذا كانت العلاقة لاتتعلق بالمصلحة العامة وإنما بمصالح الأفراد الخاصة (فالعلاقة هي من علاقات القانون الخاص) وينظمها **القـــانون الخـــاص**، لذا قلنا أن النتيجة نفسها بالنظر للمعيارين سواء من حيث موضوع أو أطراف العلاقة، حيث أن العلاقة حين تتعلق بالصالح العام وبحق السيادة والسلطة فلابدّ وحتمـــاً أن تكون في أحد أطرافها الدولة على الأقـــل بوصفها صاحبة السيادة والسلطة. و من اهم فروعه نذكر القـــانون المدني و الاحوال الشخصية، التجاري، البحري الجوي، قانون العمل و التأمينات.

09 جويلية 2023